



Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(4)/2  
5 August 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الرابعة

نيروبي، ١٨-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٢(ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب)

من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية

الاستعراض الإجمالي لأنشطة الأمانة وللتقدم الذي أحرزته

البلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

### موجز

- ١- قرر مؤتمر الأطراف في مقره ١/م أ-٥ أن تقوم لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بصفة منتظمة باستعراض التقارير التي تُعدها الأمانة عن تنفيذ وظائفها. والغرض من هذه الوثيقة تقديم معلومات في هذا السياق إلى الدورة الرابعة للجنة.
- ٢- وتستند أنشطة الأمانة إلى الأحكام ذات الصلة في الاتفاقية ومرفقاتها الخاصة بالتنفيذ الإقليمي ومقررات مؤتمر الأطراف. وفي الفترة التي تلت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، انصبت هذه الأنشطة على أربعة مجالات رئيسية، وفقاً للمقرر ٣/م أ-٦:

(أ) تقديم الخدمات إلى مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية؛

(ب) الترويج للسياسات والتوعية؛

(ج) تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات؛

(د) تقديم دعم هادف للبلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية.

- ٣- وقد أحرز تقدم في جميع هذه المجالات، وإن كانت الموارد المحدودة المتاحة للأمانة قد حالت بينها وبين أداء مهامها على النحو الأمثل. وقد يرغب مؤتمر الأطراف، لدى النظر في أنشطة الأمانة في دورته السابعة، في أن يمدّها بتوجيهات بشأن عملها في مختلف المجالات المتصلة بعملية الاتفاقية، بما في ذلك المجالات المذكورة أعلاه.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥-١	..... مقدمة
٣	١٣-٦	..... عرض عام لوظائف الأمانة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف
٣	١١-٦	..... ألف- معلومات أساسية
٥	١٣-١٢	..... باء- التوجه الاستراتيجي
٦	٩٧-١٤	..... ثالثاً- الأنشطة الرئيسية المضطلع بها منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف
٦	٣٠-١٤	..... ألف- تقديم الخدمات إلى مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية
٨	٤٠-٣١	..... باء- الترويج للسياسات والتوعية
١٠	٦٦-٤١	..... جيم- الاتصال والتنسيق بين المؤسسات
١٤	٩٧-٦٧	..... دال- الدعم الهادف المقدم للبلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية
١٩	٩٨	..... رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً - مقدمة

١- في ضوء أحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف التي تشير إلى تقديم التقارير عن أنشطة الأمانة، تستجيب هذه الوثيقة لمختلف ما صدر حتى الآن من طلبات تقديم التقارير، وخاصة بموجب أحكام الفقرة ٢(و) من المادة ٢٣ من الاتفاقية التي تطلب إلى الأمانة أن تُعد تقريراً عن تنفيذ وظائفها بموجب الاتفاقية وتقدمه إلى مؤتمر الأطراف. كما يطلب المقرر ٢/م أ-٣ تقديم تقرير شامل عن برنامج أنشطة الأمانة. وقرر مؤتمر الأطراف في مقرره ١/م أ-٥ الذي أنشأ بموجبه لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تقوم هذه اللجنة، في الدورات التي تعقدها أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف، باستعراض منتظم للتقارير التي تعدها الأمانة عن تنفيذ وظائفها.

٢- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، في مقرره ١١/م أ-١، أن تُعد، بعد الدورة العادية الثالثة وبعد كل دورة عادية لاحقة لمؤتمر الأطراف، تقريراً يلخص استنتاجات عملية الاستعراض. وتحاول هذه الوثيقة التي تأخذ في الاعتبار مداولات الأطراف في الدورتين الأولى والثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، أن تسلط الضوء على مساهمة الأمانة في التطورات الرئيسية في عملية تنفيذ الاتفاقية، في حين يرد تقييم شامل في تقرير اللجنة عن دورتها الأولى (ICCD/CRIC(1)/10) والثالثة (ICCD/CRIC(3)/9).

٣- وطلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٥/م أ-٣ إلى الأمانة أن تقدم إليه في دوراته القادمة تقريراً تولى فيها حسب كل منطقة من المناطق الفرعية، بهدف وضع وثيقة مقارنة عن التقدم الذي أحرزته البلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية. ويرد هذا التقرير التوليقي، ضمن أمور أخرى، في الوثيقة ICCD/CRIC(4)/3.

٤- وفي عدة مقررات أخرى (ولا سيما المقررين ٥/م أ-٣ و ٣/م أ-٦)، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تقدم تقارير عن الأنشطة التي تضطلع بها مع الآلية العالمية. وترد المعلومات ذات الصلة في الفرع "ثالثاً - جيم" أدناه وفي الوثيقة ICCD/CRIC(4)/4.

٥- والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم عرض عام عن تنفيذ الأمانة لوظائفها منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، بالاستناد بوجه خاص إلى المقرر ٣/م أ-٦. ويعرض الفصل الثاني خلفية أنشطة الأمانة وتوجهها الاستراتيجي، ويسلط الفصل الثالث الضوء على الأنشطة الرئيسية للأمانة، ويقدم الفصل الرابع استنتاجات وتوصيات لمواصلة العمل لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف. ويمكن الاطلاع أيضاً على معلومات عن الأنشطة الأخيرة للأمانة في تقرير أداء الميزانية الواردين في الوثيقتين (A) ICCD/COP(7)/2/Add.3 و ICCD/COP(7)/2/Add.4.

## ثانياً - عرض عام لوظائف الأمانة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف

### ألف - معلومات أساسية

٦- عُقدت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في هافانا في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأدخلت تلك الدورة عدداً من العناصر الجديدة على عملية الاتفاقية، بما في ذلك المقرر المتعلق باتخاذ خطوات أخرى في اتجاه تنفيذ الاتفاقية (المقرر ١/م أ-٦)، والاعتراف بأهمية تنفيذ الاتفاقية في القضاء على الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (المقرر ٢/م أ-٦)، وقبول مرفق البيئة العالمية كآلية مالية للاتفاقية (المقرر ٦/م أ-٦).

٧- وبالإضافة إلى إدخال العناصر الجديدة المذكورة أعلاه على عملية الاتفاقية، واصلت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف عملها بشأن عدة مواضيع رئيسية، بما فيها تقديم التوجيه للآلية العالمية، وتنفيذ إعلان التعهدات المتصلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية (المقرر ٨/م أ-٤)، والنظر في وحدات التنسيق الإقليمي، وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، والمواضيع ذات الأولوية لدى لجنة العلم والتكنولوجيا.

٨- وتعكس مقررات الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف بلوغ عملية الاتفاقية مرحلة النضج. ويؤكد المقرر ١/م أ-٦ الطبيعة المتعددة الأبعاد لتنفيذ الاتفاقية، التي تغطي مجالاً يمتد من المشاريع الميدانية لاستصلاح الأراضي إلى التدابير التشريعية. ويشدد هذا المقرر ومعه المقرر ٢/م أ-٦ المتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على أن تفسير الاتفاقية وتنفيذها عملية واسعة النطاق تسعى في نهاية المطاف إلى التصدي على نحو مستدام للتحدي الإنمائي الرئيسي الذي حدده المجتمع الدولي، ألا وهو استئصال شأفة الفقر. وإذا كان تفسير الاتفاقية مكرساً في أحكامها فإن مقررات الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، وبخاصة المقرر ١/م أ-٦، تقدم خارطة طريق عملية المنحى على مستوى السياسات العامة بشأن كيفية الانتقال بعملية الاتفاقية من المرحلة التحضيرية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

٩- وفي هذا السياق، تقترح مقررات الدورة السادسة أدوات متنوعة وتدابير مفصلة للمضي قدماً بتنفيذ الاتفاقية. ولعل ذلك يلاحظ أكثر ما يلاحظ في سياق الموارد المالية، فتعيين مرفق البيئة العالمية آلية مالية للاتفاقية يساهم في توفير التمويل وإمكانية التنبؤ به، وهو أمر لا بد منه للتمكن من تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً شاملاً. ومن بين التدابير الهامة الأخرى التي انبثقت عن الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف تقديم توجيهات للنهوض بالقطاع الخاص وتعزيز الفرص التجارية في الأراضي الجافة، واتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز بناء القدرات، وإشراك المؤسسات العلمية والربط الشبكي بينها، والتوعية (المقرر ١/م أ-٦)؛ والاعتراف بالاجتماعات الإقليمية المعقودة في إطار كل مرفق من مرفقات التنفيذ (المقرر ٨/م أ-٦)؛ وتقديم توجيهات بشأن الخطوات المقبلة في تطوير التنفيذ المتأزر للاتفاقية (المقرر ١٢/م أ-٦)؛ وتقديم توجيهات بشأن اتخاذ إجراءات في مختلف الميادين المتصلة بالتعاون العلمي والتكنولوجي مثل المعارف التقليدية، والمعايير والمؤشرات، ونظم الإنذار المبكر، ورصد وتقييم التصحر وتردي الأراضي (المقررات ١/م أ-٦ و ١٦/م أ-٦ إلى ١٩/م أ-٦).

١٠- ولئن كانت مقررات مؤتمر الأطراف المذكورة أعلاه موجهة إلى الأطراف بصفة أساسية فإن العديد منها يتضمن طلبات محددة موجهة إلى الأمانة لكي تتخذ إجراءات. يُضاف إلى ذلك أن مؤتمر الأطراف، في مقرره ٣/م أ-٦، قدم توجيهات عامة بشأن عمل الأمانة في مختلف المجالات، بما في ذلك تقديم الخدمات لمؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية فيما يتعلق بالترويج للسياسات والرصد والتقييم؛ وأنشطة تنفيذ الاتفاقية؛ والمساعدة في إعداد التقارير الوطنية؛ والتعاون مع الاتفاقيات والمنظمات ذات الصلة، ولا سيما الآلية العالمية؛ وتعزيز أوجه التأزر؛ ودعم إدماج أنشطة لجنة العلم والتكنولوجيا في أدوات البرمجة الخاصة بالاتفاقية.

١١- وبوجه عام، تمثل مقررات الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف تحديات تُضاف إلى عمل الأمانة، سواء من حيث الزيادة الكمية في المهام أو من حيث توسيع نطاقها الموضوعي. وفي الوقت نفسه، تأثر تنفيذ وظائف الأمانة بالقيود الشديدة على الميزانية. فقد أفضت هذه القيود إلى تجميد ثلاثة مناصب رئيسية رفيعة المستوى ومن تم إلى تقليص الموارد المتاحة من الموظفين للاضطلاع بالعمل التحليلي وتقديم الخدمات الاستشارية. واستلزمت هذه القيود أيضاً تخفيض تكاليف السفر والخدمات الاستشارية، ما حد من مشاركة الأمانة في أنشطة تتصل بالاتفاقية

ومن الاستعانة بالخبرات الخارجية لتخفيف عبء العمل عنها. ويرد عرض مفصل للقيود على الميزانية في الوثيقة  
.ICCD/COP(7)/2/Add.3

### باء - التوجه الاستراتيجي

١٢ - على ضوء ما تقدم، سعت الأمانة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف إلى تركيز أنشطتها على المجالات التي تخدم الأطراف على أفضل وجه في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، آخذة في الاعتبار الموارد المحدودة المتاحة.

١٣ - واستناداً إلى الأحكام ذات الصلة في الاتفاقية ومرفقاتها الخاصة بالتنفيذ الإقليمي ومقررات مؤتمر الأطراف، ولا سيما المقرر ٣/م أ-٦، يمكن تلخيص التوجه الرئيسي لعمل الأمانة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف بالمجالات الأربعة المبينة أدناه. وترد في الفصل الثالث معلومات أكثر تفصيلاً عن الأنشطة المضطلع بها في إطار كل مجال من تلك المجالات.

(أ) تقديم الخدمات إلى مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية. كان تنظيم الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك تيسير عملية تقديم التقارير، النشاط الرئيسي المضطلع به في الفترة التي تلت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، وهو نشاط شارك فيه قسم كبير من موظفي الأمانة. ومن الأعمال الهامة الأخرى التي اضطلعت بها الأمانة متابعة ودعم عمل لجنة العلم والتكنولوجيا وفريق خبراءها والأعمال التحضيرية للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

(ب) الترويج للسياسات والتوعية. في سبيل تعزيز الالتزام السياسي بتنفيذ الاتفاقية، روجت الأمانة بنشاط لمكافحة التصحر في المحافل والعمليات الدولية ذات الصلة، وكذلك من خلال عقد اجتماعات مع الشركاء الرئيسيين. وعلى صعيد البلدان الأطراف المتأثرة، شجعت الأمانة على إدماج برامج العمل الوطنية بموجب الاتفاقية في استراتيجيات التنمية العامة، وعلى توسيع تمثيل السلطات السياسية وغيرها من الجهات المعنية في عملية الاتفاقية على الصعيد الوطني. وشنت الأمانة أيضاً حملات إعلامية واضطلعت بأنشطة توعية، بما في ذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاتفاقية، والأعمال التحضيرية لإحياء السنة الدولية للصحارى والتصحر في عام ٢٠٠٦.

(ج) الاتصال والتنسيق بين المؤسسات. من المجالات التي ركزت عليها الأمانة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف تعزيز أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، ودعم وضع مبادرات متعددة الأطراف، والتعاون في تنفيذ الاتفاقية. وكان تعزيز التنسيق مع الآلية العالمية جانباً هاماً من جوانب هذا العمل. كما سعت الأمانة إلى توثيق التعاون مع المنظمات المتخصصة التي تُعنى بالجفاف والإنتاج الزراعي والإنتاجية في الأراضي الجافة.

(د) تقديم دعم هادف للبلدان المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية. ساعدت الأمانة، في حدود ولايتها، البلدان الأطراف المتأثرة، بناء على طلبها، في المضي قدماً بتنفيذ برامج العمل الوطنية، بما في ذلك مواصلة تطويرها. وأولي اهتمام خاص لدعم التعاون بشأن الجوانب الفنية والمواضيع ذات الأولوية، ولا سيما على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وتطوير التنفيذ المتآزر على الصعيدين الوطني والمحلي، وتيسير إقامة الشراكات.

## ثالثاً - الأنشطة الرئيسية المضطلع بها منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف

ألف - تقديم الخدمات إلى مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية

### ١ - الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

١٤ - عملاً بالمقرر ٩/م أ-٦، كان على الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تستعرض التقارير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا. وبناء على طلب البلدان الأطراف في المنطقة واستجابة لمقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة، قدمت الأمانة نسخة محدثة من دليل المساعدة وأمنت الدعم المالي لإعداد التقارير في البلدان الأفريقية الأطراف. وللمرة الأولى، أدرجت هذه الأطراف في تقاريرها الوطنية موجزاً قوطرياً عن التصحر.

١٥ - وقدم تسعة وأربعون بلداً من البلدان الأفريقية الأطراف تقاريرها، وهي تقارير تم تجميعها وتولييفها وتحليلها لتقديمها إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وورد المزيد من المساهمات المتصلة بحالة مكافحة التصحر في المنطقة من خلال ثلاث حلقات عمل دون إقليمية أقامتها منظمات دون إقليمية معنية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ كل من إثيوبيا وبوركينا فاسو والكاميرون. وجمعت نتائج كل حلقة عمل وعرضت على نظر الأطراف في الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

١٦ - وبالإضافة إلى البلدان الأفريقية الأطراف، قدم ٢٠ بلداً من البلدان الأطراف المتقدمة، و ١٠ منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة و ١١ منظمة حكومية دولية أخرى تقاريرها عن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا. وقامت الأمانة بتجميع هذه المساهمات وتولييفها لتقديمها إلى الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

١٧ - وتم تأمين القسط الأكبر من التمويل للتقارير الأفريقية من خلال مشروع متوسط الحجم اضطلع به مرفق البيئة العالمية باسم "دعم بناء قدرات البلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لإعداد تقاريرها الوطنية ومجزأها القطرية"، وهو مشروع شارك فيه البنك الدولي بصفته الوكالة المشرفة على التنفيذ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بصفته الوكالة المنفذة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تنال فيه التقارير الوطنية دعماً من خلال مشروع متعدد الأطراف، وقد استغرق إنجاز الترتيبات المتصلة وقتاً أطول مما كان متوقفاً. ونتيجة لذلك، مُدِّد الموعد النهائي لتقديم التقارير وعُقدت الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في أيار/مايو ٢٠٠٥ بدلاً من خريف عام ٢٠٠٤.

١٨ - وبدأت الدورة الثالثة بمشاورات إقليمية بين البلدان الأطراف في مرفقات التنفيذ الإقليمي للاتفاقية، وتلا ذلك النظر في المواضيع المتصلة بتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا وفي نخبة من القضايا العالمية. وعُقدت أثناء الدورة أربع ندوات نقاش تناولت مواضيع محددة وحواران تفاعليان بشأن قضايا عالمية. كما عُقد على هامش الدورة الثالثة عدد كبير من الأنشطة الموازية والجانبية.

١٩ - وأعدت تسع وعشرون وثيقة في فترة ما قبل الدورة بلغ مجموع صفحاتها ٦٥١ صفحة. كما قدمت أربع وثائق أثناء الدورة ووثيقتان بعد الدورة، إحداهما تقرير شامل يتضمن استنتاجات وتوصيات.

٢٠- وحضر الدورة الثالثة ٣٦٠ مشاركاً من ١٣٠ بلداً طرفاً (من أصل ١٩١)، ومن بلد واحد له صفة المراقب، وثمانى منظمات ووكالات متخصصة في الأمم المتحدة، و ١٥ منظمة حكومية دولية، و ٢٥ منظمة غير حكومية. وبفضل المساهمات في الصندوق الخاص للمشاركة وفي الصندوق التكميلي، تمكنت الأمانة من تيسير مشاركة ٩٩ ممثلاً من بلدان أطراف نامية وأربعة ممثلين من منظمات غير حكومية. ونظراً لقلّة التمويل المتاح لهذا الغرض، وعلى الرغم مما بذلته الأمانة من جهود، لم تكن الموارد المالية كافية لتغطية احتياجات التمويل اللازمة لمشاركة ممثلي جميع البلدان الأطراف المؤهلة لذلك، ولم يتسن دعم سوى أربعة ممثلين من منظمات غير حكومية للمشاركة في الدورة الثالثة.

## ٢- تقديم الخدمات إلى لجنة العلم والتكنولوجيا

٢١- مع انتقال التركيز في عملية الاتفاقية إلى تنفيذ برامج العمل، سلط مؤتمر الأطراف، ولا سيما لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، الضوء على الحاجة إلى تقديم المساهمات والتعاون في المجال العلمي والتكنولوجي. ووفقاً لمقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة، قامت لجنة العلم والتكنولوجيا وفريق خبراءها بدور أنشط في عملية الاستعراض وكثفا العمل في كثير من المجالات الأساسية لعملية الاتفاقية، وبخاصة في تطوير الرصد والتقييم. وكان دور الأمانة هو تنسيق أنشطة لجنة العلم والتكنولوجيا وتسييرها والإعداد لها.

٢٢- ومنذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، قدمت الأمانة إلى لجنة العلم والتكنولوجيا خدمات الهدف منها ضمان المتابعة المناسبة للمقررات التي يتخذها مؤتمر الأطراف. وقد اضطلع في حدود الموارد المتاحة بأنشطة شتى لدعم برنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تنظيم الاجتماع الثالث لفريق الخبراء واجتماع مكتب اللجنة بين الدورتين.

٢٣- وعملاً بالمقرر ١٥/م أ-٦، طُلب إلى فريق الخبراء أن يحدد أولويات برنامج عمله وأن يركز على القضايا المنبثقة عن الأولويات المحددة في برامج العمل وعن استعراض التقارير الوطنية وغيرها من التقارير ذات الصلة، وإبلاغ مؤتمر الأطراف من خلال لجنة العلم والتكنولوجيا بمدى كفاءة برامج تنفيذ الاتفاقية وملاءمتها.

٢٤- وعقد الاجتماع الثالث لفريق الخبراء في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكانت المهمة الرئيسية للاجتماع هي النظر بالتفصيل في المسائل المدرجة في برنامج العمل. وكانت النتيجة العملية للاجتماع أن أعضاء الفريق حددوا سبعة مشاريع تسعى إلى وضع مجالات عمله ذات الأولوية موضع التنفيذ. وتركز هذه المشاريع على ما يلي:

(أ) وضع استراتيجية للاتصالات

(ب) وضع إطار استراتيجي لتحسين نُهج التآزر

(ج) وضع منهجية تفاعلية للتقييم

(د) تحديد الثغرات في المعارف والأنشطة البيولوجية - الفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية

لمكافحة التصحر

(هـ) وضع منهجيات لرصد التصحر وتقييمه بالتفاعل مع ما يتصل بذلك من جهود أخرى جارية

(و) تقييم المعايير والمؤشرات لرصد التصحر وتقييمه

(ز) وضع مبادئ توجيهية لنظم الإنذار المبكر.

٢٥ - ومنذ اجتماع بيجين، روجت الأمانة لمشاريع فريق الخبراء لدى شركاء ماليين محتملين. ووافقت المفوضية الأوروبية على دعم عمل فريق الخبراء بتنظيم الاجتماع الرابع للفريق في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

٢٦ - وقدم فريق الخبراء، بناءً على طلب مؤتمر الأطراف، مساهمته في الاستعراض الذي أجرته لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الثالثة. وقدم رئيس الفريق عرضاً أوجز وحلل فيه الجوانب العلمية والتكنولوجية للتقارير الوطنية تلتها مناقشات موضوعية بشأن الخطوات التالية الواجب اتخاذها في هذه المجالات.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمواضيع ذات الأولوية للجنة العلم والتكنولوجيا، واصلت الأمانة جمع ما يتصل بذلك من ممارسات فضلى ودراسات تجريبية وقدمت تقارير عنها بناءً على طلب مؤتمر الأطراف.

٢٨ - واستجابة للمقرر ١٩/م أ-٦، واصلت الأمانة عن كنب متابعة أنشطة تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية وتقييم تردي الأراضي الجافة، بما في ذلك تقديم تعليقات ومساهمات بشأن الوثائق التي أعدت في كلتا العمليتين، والمشاركة في اجتماعات الفريق الاستشاري التقني لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة، واللجنة التنفيذية لمشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية ومجلسه. وشاركت الأمانة أيضاً في إعداد التقرير التوليقي بشأن التصحر في إطار مشروع تقييم النظم الإيكولوجية. وقد أنجز هذا العمل الآن وستعمم التقارير ذات الصلة على الأطراف في الوقت المناسب.

### ٣- الأعمال التحضيرية للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف

٢٩ - شملت الأعمال التحضيرية للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف حتى منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٥ التفاوض على اتفاق البلد المضيف مع حكومة كينيا والتشاور مع مكثي الأمم المتحدة في نيروبي وجنيف. ومن الأمور التي نوقشت غرف الاجتماع والعرض والتسهيلات المتصلة بها، وتوفير الوثائق، والشؤون الأمنية، والمسائل المتصلة بشروط دخول البلد، والنقل المحلي.

٣٠ - وشنت حملة مكثفة لجمع الأموال في البلدان الأطراف المتقدمة أملاً في تأمين موارد مالية كافية لتيسير مشاركة ممثلين من البلدان الأطراف والمنظمات غير الحكومية المؤهلة في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

### باء - الترويج للسياسات والتوعية

٣١ - على الرغم من اعتراف المجتمع الدولي بأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في استئصال شأفة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على نحو ما أثبتته نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، لا يزال يتعين ترشيد الاتفاقية وبرامج عملها ترشيداً كاملاً في هذا السياق. وقد عملت الأمانة بهمة على ترويج الاتفاقية



في المحافل والعمليات الدولية ذات الصلة ومن خلال الاتصالات مع فرادى البلدان، بغية تعزيز ترجمة الاعتراف السياسي بالاتفاقية إلى إجراءات ملموسة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

٣٢- وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، ساهمت الأمانة مساهمة جوهرية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية المستدامة، ومؤتمرات الأطراف لاتفاقيتي ريو الأخريين، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وكذلك في الاجتماعات والأنشطة الرفيعة المستوى المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتمويل التنمية. وتعتبر نتائج هذه الأنشطة عن أهداف الاتفاقية ومقاصدها.

٣٣- وبحثت إمكانات الاتفاقية في عدد من الأحداث الأخرى، مثل قمة الجنوب الثانية لمجموعة ال ٧٧، وفي مؤتمرات إقليمية ومؤتمرات قمة شتى تتصل بالتنمية المستدامة. كما أضيفت جوانب رئيسية من الاتفاقية إلى العمليات ذات الصلة التي يقوم بها كل من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المتعاونة مع الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي وهيئات أخرى.

٣٤- وكثيراً ما أسهمت مشاركة الأمانة في الأحداث والعمليات المذكورة أعلاه في إدراج أحكام متصلة بالاتفاقية في الاستنتاجات التي تمخضت عنها تلك الأحداث والعمليات. وإذا كان يمكن اعتبار أن هذه الأحكام تعكس وعياً أكبر بالاتفاقية وبالآدوات الإنمائية التي تتيحها فإنه يتوقع منها أيضاً أن تفضي إلى توسيع نطاق التعاون والدعم لتنفيذ الاتفاقية.

٣٥- وفي سبيل دعم تحديد السبل والوسائل الممكنة لتعزيز مشاركة هذه البلدان في تنفيذ الاتفاقية، عقدت الأمانة اتصالات ثنائية مع البلدان المانحة وتمكنت بذلك من التشاور مع الجهات المعنية في مختلف الوزارات المختصة وتقديم معلومات عن الأنشطة المضطلع بها والمخطط لها في سياق الاتفاقية. وحيثما كان مناسباً، أحيلت الرسائل الواردة من البلدان المانحة إلى البلدان الأطراف النامية المتأثرة. وتناولت المشاورات المعقودة مع البلدان المانحة الأنشطة المضطلع بها في أفريقيا بوجه خاص، وفقاً للمادة ١٨ من مرفق التنفيذ الإقليمي لهذه المنطقة. ومنذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، يشكل تعيين الترويج جهة رائدة في إثيوبيا والتحضير لمشروع متعدد البلدان بشأن الصمغ العربي مثالين على حصيلة أنشطة الترويج للسياسات هذه.

٣٦- وفيما يتعلق بالترويج للسياسات الخاصة بالبلدان الأطراف المتأثرة، يسرت الأمانة إدماج برامج العمل الوطنية في الأطر والاستراتيجيات والبرامج العامة للتنمية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم بالاشتراك مع الآلية العالمية تعزيز الروابط بين برامج العمل الوطنية والمبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة، مثل خطة العمل البيئي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادرة الشراكة التجريبية القطرية لأمانة مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الشراكة الإنمائية في أفريقيا (TerrAfrica). وساعدت الأمانة أيضاً في تعزيز مشاركة السلطات السياسية والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين والقطاع الخاص في تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٣٧- وفي بلدان عديدة، ساعدت مهام الترويج التي قامت بها الأمانة على الصعيد الوطني على إدراج مكافحة التصحر في جداول وبرامج عمل الهيئات الحكومية والمؤسسات العلمية وغيرها من الجهات المعنية على الصعيد الوطني.

٣٨- وفي الميدان الإعلامي، كثفت الأمانة منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف أنشطتها في توفير مواد التوعية والتثقيف. وبُذلت جهود خاصة لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاتفاقية في عام ٢٠٠٤. واضطلع بالأنشطة الإعلامية التالية:

- (أ) نشر رسالة إخبارية بعنوان "Down to Earth"
- (ب) تحديث وطباعة حافظة معلومات للاتفاقية باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والفرنسية بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- (ج) نشر مجلدين من قصص النجاح في المجتمعات المحلية
- (د) إعداد حافظة التثقيف البيئي بشأن التصحر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- (هـ) شن حملة إعلامية، في إطار احتفالات عام ٢٠٠٤، تضم أدوات ترويج جديدة: نشرة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD Anniversary Brochure: Ten Years On) ونسخة عام ٢٠٠٤ للملصق "Skin Erosion"
- (و) تعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام وتوفير قاعدة بيانات صحفية إلكترونية وموجزات إعلامية
- (ز) إعادة تصميم موقع الاتفاقية على الشبكة
- (ح) تعزيز خدمات المكتبة والعلاقات مع المؤسسات ذات الصلة، مثل الجامعات الألمانية ومكاتب منظمات الأمم المتحدة الأخرى في بون.
- ٣٩- وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للسنة الدولية للصحارى والتصحر، دعت الأمانة، باعتبارها الجهة المنسقة للسنة الدولية، شركاءها المؤسسين إلى وضع ورقة استراتيجية مشتركة بغية استكشاف الخيارات الصالحة وتحديد الأنشطة الممكنة للاحتفال بالسنة الدولية احتفالاً ناجحاً. وقد وُجّهت رسائل رسمية بشأن الاحتفال بالسنة الدولية إلى جميع جهات التنسيق الوطنية للاتفاقية، وتبذل حالياً جهود من أجل تعبئة الموارد.
- ٤٠- وبغية الإعلان عن السنة الدولية للصحارى والتصحر بصورة أفضل، عُين البروفيسور وانغاري ماتهاي، الفائز بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٤، وسعادة السيد شريف رحمان، وزير التهيئة العمرانية والبيئة في الجزائر، ناطقاً فخرياً وسفيراً للسنة الدولية، على التوالي.

#### جيم - الاتصال والتنسيق بين المؤسسات

٤١- منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، تطور التنسيق والتعاون مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، وبخاصة مع أمانتي اتفاقيتي ريو الأخريين، والآلية العالمية، والمؤسسات والوكالات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تعنى بمسائل متصلة بالاتفاقية.

## ١- التعاون بين أمانات اتفاقيات ريو

٤٢- تقوم أمانات اتفاقيات ريو الثلاث، من خلال فريق الاتصال المشترك، بالتعاون فيما بينها وتنسيق هُجُوجها من أجل تطوير أوجه التآزر بين الاتفاقيات. وأعد الفريق ورقة عن خيارات تعزيز التعاون بين الاتفاقيات الثلاث. وتحدد الورقة عدة مجالات ممكنة للتعاون بين الأمانات للمضي قدماً بالتنفيذ المتآزر لهذه الاتفاقيات، بما في ذلك بناء القدرات، والتثقيف والتوعية، والبحث والرصد، ونقل التكنولوجيا، وتقديم التقارير إلى هيئات الاتفاقيات الثلاث.

٤٣- وتمخض عمل فريق الاتصال المشترك عن نتيجة محددة أخرى هي تنظيم حلقة عمل بشأن أوجه التآزر في مدينة فيتربو بإيطاليا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وركزت حلقة العمل على عرض هُجُوج التآزر بين مختلف الأطراف المعنية من خلال الغابات والنظم الإيكولوجية للغابات التي اعتُبرت مورداً طبيعياً يمكن بتنميته تنمية مستدامة تعزيز التقارب بين الأهداف المنصوص عليها في كل من هذه الاتفاقيات من خلال الاضطلاع بأنشطة ملموسة.

٤٤- ويجري النظر حالياً في عدة مبادرات متابعة حلقة عمل فيتربو، ولا سيما في توصية صادرة عن فريق فيتربو المعني بمعارف الغابات التقليدية، وفي توصية أخرى تتعلق بدرء حرائق الغابات والتصدي لها. وقد أسهمت هذه التوصية الأخيرة في التعاون بين أمانات الاتفاقيات والمجلس الاستشاري العالمي لشبكة حرائق البراري التابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. كما أن التوصيات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات تدعم العمل التمهيدي المتعلق بالنهج المشترك إزاء البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، وهو نهج مرتبط بالمقرر ١٢/م-٦. يضاف إلى ذلك أن شبكات البرامج المواضيعية الإقليمية المعنية بالزراعة المستدامة في أفريقيا وبالحرارة الزراعية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد استفادت من الدروس المستخلصة من حلقة عمل فيتربو.

٤٥- كما أفضى التعاون بين الأمانات الثلاث إلى شن حملات إعلامية مشتركة تحت موضوع التنمية المستدامة.

٤٦- وفي إطار برنامج العمل المشترك بين أمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، حُددت أولويات البرنامج لعام ٢٠٠٥. ويجري حالياً تنفيذ هذا البرنامج ويُتوقع أن ينجح في تجميع معلومات عن حالة التنوع البيولوجي واتجاهاته في الأراضي الجافة وشبه الرطبة، وإلى تحديد الأراضي ذات القيمة الخاصة و/أو المهددة. ووفقاً لمقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة، يشكل هذا البرنامج مجالاً رئيسياً آخر من مجالات نشاط الأمانة.

٤٧- وفي إطار برنامج العمل المشترك أيضاً، وبالتعاون الوثيق مع الوكالات المشرفة على التنفيذ التابعة لمرفق البيئة العالمية، أسهمت الأمانة في تنظيم دورات تدريبية لإعداد المشاريع المراد تقديمها إلى المرفق. ونظرت هذه الدورات في متطلبات البرنامج التنفيذي للمرفق بشأن الإدارة المستدامة للأراضي. وكان الهدف الرئيسي للدورات التدريبية هو تزويد المشاركين بالقدرة اللازمة للحصول على التمويل في إطار البرنامج التنفيذي للمرفق. وقد نُظمت الدورات بالتعاون مع معهد الاقتصاد الزراعي لما وراء البحار (Istituto Agronomico per L'Oltremare) في فلورانس بإيطاليا. وأسهم في هذه الدورات ممثلون عن الوكالات المشرفة على التنفيذ التابعة لمرفق البيئة العالمية.

## ٢- التعاون مع الآلية العالمية

٤٨- وفقاً للمقررين ٣/م أ-٦ و ٥/م أ-٦، أُعد برنامج عمل مشترك بين الأمانة والآلية العالمية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويجدد هذا البرنامج مبادئ التعاون بين الكيانين، بما في ذلك تبادل المعلومات بصورة فعالة وتقديم الخدمات بالاستناد إلى مقررات مؤتمر الأطراف والمقررات التي تعتمدها البلدان بموجب مرفقات التنفيذ الإقليمي. ويبين البرنامج طرائق التعاون، مثل إقامة قنوات دقيقة ومباشرة لتبادل المعلومات، والاعتماد على قدرات وحدات التنسيق الإقليمي، والتشاور على تطوير أدوات الاتصال. وينص برنامج العمل المشترك على أن الآلية العالمية والأمانة اتفقتا على تقديم خدمات مشتركة كلما أمكن ذلك وعلى ضمان أن تكون الخدمات الفردية المقدمة مكتملة للمقررات التي يتخذها مؤتمر الأطراف والبلدان الأطراف المتأثرة على الصعيد الإقليمي.

٤٩- وتوجه المبادئ والطرائق التنفيذ المشترك لبرنامج أنشطة ترد تفاصيله في برنامج العمل المشترك. وترتكز هذه الأنشطة على ثلاثة أهداف رئيسية هي: تعبئة الموارد للأنشطة الأساسية بموجب الاتفاقية، وتوسيع القاعدة التمويلية لتنفيذ الاتفاقية، ونظم المعلومات وتبادل المعارف واستراتيجية الاتصال.

٥٠- وقدمت الآلية العالمية والأمانة في عام ٢٠٠٤، من خلال برنامج العمل المشترك، دعماً مشتركاً لعدة بلدان أطراف في أفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إتمام برامج عملها الوطنية وفي بدء مشاورات قطرية لبناء الشراكات. كما نفذ عدد من الأنشطة دون الإقليمية والإقليمية تنفيذاً مشتركاً. وأوفدت بعثات مشتركة إلى بعض البلدان الأطراف المتقدمة.

٥١- وكان مقرراً أن يبدأ الاستعراض المتوسط الأجل لبرنامج العمل المشترك في مطلع عام ٢٠٠٥ ولكنه أُجل لبعض الوقت. وهكذا، يلاحظ أنه على الرغم من أن البرنامج يوفر إطاراً استراتيجياً للتنسيق ويتمتع بمقومات قوية ليصبح أداة فعالة للتعاون فإن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في عام ٢٠٠٥ كان محدوداً. ويمكن اعتبار أن التحديين الرئيسيين المقبلين يتمثلان في مواصلة تحسين تبادل المعلومات وتوضيح توزيع المهام بين الكيانين.

٥٢- وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار أن الأحكام الواردة في كثير من مقررات الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف تشير إلى ترتيبات تعاونية تركز فيها الأمانة على جانب "الطلب" بينما تركز الآلية العالمية على جانب "العرض".

٥٣- وبموجب المقرر ١/م أ-٦، طلب مؤتمر الأطراف إلى الآلية العالمية أن تقوم مع أعضاء لجنة التيسير التابعة لها بتعزيز تعبئة الموارد لتنفيذ برامج العمل الوطنية باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. وبموجب المقرر ٥/م أ-٦، طلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الآلية العالمية أن تركز على تعبئة الموارد المالية، وأن تعزز جانب العرض في التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف وبناء القدرات ضمن جملة أمور.

٥٤- وفيما يتعلق بالأمانة، ولا سيما بموجب المقرر ١/م أ-٦، سلط مؤتمر الأطراف الضوء على دور الأمانة في تقديم الخدمات لتطوير مختلف الأبعاد الفنية والمواضيعية والعلمية لتنفيذ الاتفاقية. وعلى الصعيد العملي، تتكون معظم مهام الدعم التي تقوم بها الأمانة من أعمال تحليلية وخدمات استشارية بشأن طائفة من المسائل والعمليات السياسية والفنية. وتواظب الأمانة على اتصالها المستمرة بجهات التنسيق الوطنية في البلدان المتأثرة. وتتولى الأمانة بصفة أساسية إدارة تدفق

المعلومات في إطار الاتفاقية، فتحصل بذلك على معارف وخبرات مباشرة بشأن الاحتياجات والمكتسبات والتحديات والإمكانات في تنفيذ الاتفاقية. كما تظطلع بدور هام في الترويج للاتفاقية على النحو المبين في الفرع باء أعلاه.

٥٥ - وعليه، يمكن التوصل إلى نتائج مثلى في التعاون المقبل بين الآلية العالمية والأمانة من خلال الجمع بين الأنشطة التي تظطلع بها الأمانة في مجال الترويج للسياسات وما تملكه من خبرات في المسائل الفنية في إطار الاتفاقية وبين ما تظطلع به الآلية العالمية من عمل في تعبئة الموارد المالية.

### ٣- التعاون مع المنظمات الأخرى

٥٦ - منذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، سعت الأمانة إلى مواصلة تطوير التعاون مع المؤسسات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بمسائل تتصل بمكافحة التصحر، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. وكان الهدف من هذه الأنشطة تعزيز مشاركة هذه المنظمات في تنفيذ الاتفاقية.

٥٧ - وكان من بين الجوانب الهامة في هذا الصدد التعاون في إطار مرفق البيئة العالمية ومجال عمله الرئيسي المتعلق بتردي الأراضي. وشاركت الأمانة في أنشطة متصلة بالاتفاقية نظمها الوكالات المشرفة على التنفيذ التابعة لمرفق البيئة العالمية ونسقتها وكالات توجيهية محددة. وقدمت الأمانة بصفة منتظمة تعليقات على المشاريع المقترحة عرضها على مرفق البيئة العالمية، بغية ضمان حصول الأحكام والشروط المقترحة في سياق عملية الاتفاقية على الاهتمام الواجب في مشاريع العمل المتعلقة بتردي الأراضي، وبخاصة في إطار البرنامج التنفيذي المعني بالإدارة المستدامة للأراضي التابع لمرفق البيئة العالمية.

٥٨ - وبالإضافة إلى المشروع المتوسط الحجم الذي يدعم إعداد التقارير الوطنية في أفريقيا والمذكور في الفرع ألف أعلاه، شاركت الأمانة في جملة أمور منها صياغة المشاريع التالية التي أعدت لعرضها على مرفق البيئة العالمية:

(أ) مشروع موجه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية باسم "نهج جامع هادف لتطوير القدرات وتعميم الإدارة المستدامة للأراضي في أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية"

(ب) شراكات تجريبية بين البلدان

(ج) مشروع بشأن التصدي للعواصف الرملية والترابية في شمال شرق آسيا ينفذه تنفيذاً مشتركاً مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(د) وضع مشاريع لتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية في منطقتي غران تشاكو وبونا أمريكانا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بهدف عرضها على مرفق البيئة العالمية.

٥٩ - ويرد في الوثيقة ICCD/CRIC(4)/5 عرض مفصل للتعاون مع مرفق البيئة العالمية.

٦٠ - وشاركت الأمانة مشاركة نشطة في وضع مبادرة TerrAfrica بتوجيه من البنك الدولي، وتعاونت مع وكالات شتى منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومتطوعي الأمم المتحدة بشأن مشاريع محددة تصدى للتصحر وتردي الأراضي. وأعدت مذكرة تفاهم للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - واستمر التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في سياق تعزيز القدرة التقنية لعملية الاتفاقية ودعم التأهب لمواجهة الجفاف في منطقة البلقان.

٦٢ - وبغية تعزيز مشاركة المنظمات المعنية بزيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير السلع الأساسية في البلدان النامية في عملية الاتفاقية، على نحو يساهم في تطوير الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الجافة، سعت الأمانة إلى توطيد علاقتها مع المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة وأقامت شراكة جديدة مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٦٣ - وعُقدت مذكرتا تفاهم بين الأمانة والكيانين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥، على التوالي. وتبين هاتان المذكرتان المصالح المشتركة للموقعين عليهما، وتؤكد على تبادل المعلومات والتعاون على المشاريع التي تحظى باهتمام متبادل والترويج لها بصفتها مجالات التعاون الرئيسية. وتشير مذكرة التعاون المعقودة مع المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة أيضاً إلى ما تنطوي عليه برامج المعهد من إمكانات لدعم الوفاء باحتياجات بناء القدرات بموجب الاتفاقية.

٦٤ - وتشاورت الأمانة بنشاط مع صندوق التعاون الدولي التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط وعدد من بلدانها الأعضاء بغية تحديد وسائل صالحة لوضع إطار معزز لمشاركة الصندوق في عملية الاتفاقية وتحديد الخيارات الممكنة في هذا الصدد، بما يشمل القضايا المتصلة بالشؤون المؤسسية والمالية.

٦٥ - وشاركت في التعاون بين الأمانة والأوساط العلمية في ألمانيا جامعات ومعاهد محددة تُعنى بمكافحة التصحر وتردي الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي. وأفضى هذا التعاون إلى إنشاء شبكة باسم Desert\*Net، وهي عبارة عن شبكة كفاءات ألمانية لبحوث التصحر. وتشمل الأنشطة الجارية للشبكة إنشاء مركز بحوث يُعنى بالأراضي الجافة في جامعة هامبورغ.

٦٦ - ومن بين الشركاء المؤسسيين الآخرين عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الرئيسية، مثل الاتحاد الأفريقي بصفته مجلس إدارة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

#### دال - الدعم الهادف للمقدم للبلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية

٦٧ - مع تزايد عدد برامج العمل الوطنية الجاهزة للتنفيذ، أعربت البلدان الأطراف المتأثرة في اجتماعات مؤتمر الأطراف، ولا سيما في اجتماعات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، عن حاجتها إلى مزيد من الدعم الفني المنظم. وتشمل التحديات المركزية في هذا الصدد تعزيز تبادل المعلومات، والتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية الرئيسية، وتحسين اتساق الأنشطة والاستراتيجيات على الصعيد الوطني، وتعزيز الالتزام المالي والسياسي بعملية برامج العمل الوطنية.

٦٨ - ومنذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، ساعدت الأمانة البلدان الأطراف المتأثرة، بناءً على طلبها، في تعزيز القاعدة المواضيعية والعلمية لتنفيذ برامج العمل الوطنية وما يتصل بها من تعاون ولا سيما على الصعيد الإقليمي. كما دعمت الأمانة تطوير التنفيذ المتأزر على المستويين الوطني والمحلي وإنشاء آليات استشارية تركز على البلدان لدعم بناء الشراكات.

١ - دعم التعاون المواضيعي والعلمي

٦٩- للأنشطة دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية دور هام في حفز التعاون بشأن القضايا المواضيعية والعلمية بين البلدان المتأثرة المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي الخمسة للاتفاقية. وتشجع هذه الأنشطة التعاون المؤسسي، سواء أكان تعاوناً أفقياً بين مختلف المنظمات المعنية بموضوع محدد أو تعاوناً رأسياً بين الجهات المعنية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية. كما يمكن أن تساهم هذه الأنشطة مساهمة قيمة في تحسين القاعدة المعرفية للاتفاقية ودعم عمل لجنة العلم والتكنولوجيا.

٧٠- وتركز برامج العمل دون الإقليمية على مساعدة البلدان في التصدي معاً للمشاكل التي تعاني منها نظمها الإيكولوجية المشتركة. كما توفر هذه البرامج للبلدان الأطراف والشركاء في التعاون والمؤسسات والوكالات ذات الصلة في كل منطقة دون إقليمية قناة لتنسيق أنشطتها وربطها من أجل تدعيم خبراتها.

٧١- ومنذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، استمر تطوير برامج العمل دون الإقليمية من حيث التنسيق المؤسسي، وإن تأخر التقدم في تنفيذ المبادرات التجريبية وغيرها من النتائج المخطط لها في العديد من المناطق دون الإقليمية بسبب نقص التمويل.

٧٢- وأحرز تقدم جيد في إعداد برنامج العمل دون الإقليمي الخامس لأفريقيا الوسطى. وأدرجت المشاريع ذات الأولوية المتضمنة في برامج العمل دون الإقليمية الحالية الأربعة في خطة العمل للمبادرة البيئية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعرضت في مؤتمر الشركاء الأول الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بغية التماس الدعم من شركاء أفريقيا في التنمية لتنفيذها تنفيذاً فعالاً. أما مؤتمر الشركاء الثاني للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٥ فقد ركز على مكافحة الجفاف والتصحر على سبيل الأولوية ودعا إلى إنشاء مرفق إقليمي مقره مصرف التنمية الأفريقي.

٧٣- وفي آسيا، يزمع البدء في تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لآسيا الوسطى الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ من خلال برنامج مشترك للتدريب وبناء القدرات. وأُنجز في نهاية عام ٢٠٠٤ مشروع لمرق البيئة العالمية يهدف إلى المضي قدماً في تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لشمال شرق آسيا الذي يركز على التصدي للعواصف الرملية والترابية. أما برنامج العمل دون الإقليمي لجنوب آسيا فقد استُهل في تموز/يوليه ٢٠٠٤، ويجري حالياً وضع أنشطة مشتركة. وسيبدأ تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لجنوب شرق آسيا بعقد حلقتي عمل قبل نهاية عام ٢٠٠٥.

٧٤- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ساعدت الأمانة في تطوير الأنشطة في إطار برنامجي العمل دون الإقليميين لمنطقتي غران تشاكو وبونا أمريكانا، وفي إعداد إطار برنامج إسبانيولا العابر للحدود بين الجمهورية الدومينيكية وهاييتي، وفي نهج الإدارة المستدامة للأراضي في بلدان البحر الكاريبي التي تشكل برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

٧٥- وفي أوروبا، تساعد الأمانة بلدان جنوب شرق أوروبا في تعاونها مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في إنشاء مركز دون إقليمي لإدارة الجفاف.

٧٦- وفي إطار برامج العمل الإقليمية، حددت البلدان الأطراف في أفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المجالات ذات الأولوية التي يحقق فيها التعاون الإقليمي أقصى فعالية من حيث التكلفة ويحدث قيمة مضافة لعمليات برامج العمل الوطنية. وتنفذ برامج العمل الإقليمية من خلال شبكات البرامج المواضيعية، التي يركز كل منها على مجال ذي أولوية محدد في برنامج العمل الإقليمي، بهدف تشجيع أفضل الممارسات. وقد بدأ حتى الآن تنفيذ جميع شبكات البرامج المواضيعية الست في أفريقيا وآسيا وأربع شبكات برامج مواضيعية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٧٧- وفي أفريقيا، استُهلّت في أيار/مايو ٢٠٠٤ شبكة البرامج المواضيعية الخامسة بشأن تطوير وتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وربط الاجتماع التشيبي للشبكة ربطاً وثيقاً مع الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. أما شبكة البرامج المواضيعية السادسة المتعلقة بالزراعة المستدامة فقد دُشنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالتزامن مع اجتماع أقاليمي بشأن الحراجة الزراعية.

٧٨- وفي آسيا أصدرت شبكة البرامج المواضيعية الأولى المتعلقة بالرصد والتقييم مشروع النسخة الأولى لخريطة التصحر في آسيا. ومن المقرر عقد اجتماع لخبراء الاستعراض في أواخر عام ٢٠٠٥. واستكملت شبكة البرامج المواضيعية الثانية المتعلقة بالحراجة الزراعية مشروع كتيبها المتعلق بالحراجة الزراعية في الأراضي الجافة. وسينشر الكتيب بعد إنجازته لتوزيعه على المزارعين في المناطق الجافة في البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة وسيشكل واحداً من الأدوات التعليمية لبناء القدرات. وأعدت شبكة البرامج المواضيعية الثالثة المعنية بإدارة المراعي مشروعها التحريبي الميداني الثاني في قبرغيزستان في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأنشئ الموقع التحريبي الأول في جمهورية إيران الإسلامية في ٢٠٠٣. ودُشنت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ شبكة البرامج المواضيعية السادسة المعنية بمبادرات برامج التنمية المتكاملة للمناطق المحلية.

٧٩- ومتابعةً للاجتماع الإقليمي الآسيوي الذي عقد في عام ٢٠٠٣ ولمبادرة أبو ظبي لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في برنامج العمل الإقليمي الآسيوي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، التي اعتمدت في الاجتماع، عُقد اجتماع تشاوري إقليمي في آذار/مارس ٢٠٠٥ للنظر في تصاميم المشاريع المحتملة لعرضها على مرفق البيئة العالمية.

٨٠- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، دُشنت بعد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف شبكة البرامج المواضيعية الأولى المعنية بالمعايير والمؤشرات وشبكة البرامج المواضيعية الثانية المعنية بنظام معلومات التصحر في المنطقة، وشبكة البرامج المواضيعية الثالثة المعنية بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، وشبكة البرامج المواضيعية الرابعة المعنية بالحراجة الزراعية ومكافحة الفقر. وتقوم البلدان الأطراف في المنطقة حالياً، بدعم من الأمانة، بوضع شبكة البرامج المواضيعية الخامسة المعنية بالمعارف التقليدية وشبكة البرامج المواضيعية السادسة المعنية بالطاقة المتجددة.

٨١- وحددت البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية مجالات التعاون الإقليمي ذات الأولوية بهدف تطوير الربط الشبكي العلمي، وتعزيز تبادل المعلومات والوثائق على الصعيد الإقليمي، ودعم بناء القدرات، وتشجيع تبادل التقنيات والدراية العملية. واستُهلّت عملية تعاون إقليمي بين البلدان المعنية بعقد حلقتي عمل. واتفق على مجموعة مبادرات لتطوير التعاون الإقليمي، بما في ذلك تحديد مجالات التعاون العلمي ذات الأولوية؛ وإنشاء شبكات البرامج المواضيعية؛ وإقامة مراكز تدريبية ومرجعية؛ وتنظيم حلقات عمل تقنية إقليمية؛ وتبادل التكنولوجيات والدراية العملية.



٨٢- وشجع التعاون الأقليمي عقد شراكات بين بلدان الجنوب تعزز اتساق النهج في إطار عملية الاتفاقية. ومنذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، تركّز التعاون الأقليمي على تطوير تبادل المعلومات والمبادرات المشتركة في ميدان الحراجة الزراعية.

٨٣- ودأبت الأمانة على الاتصال بالمؤسسات المعنية بتنسيق برامج العمل دون الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية وسعت إلى ضمان كفاءة تقديم المعلومات إلى الأعضاء والتنسيق بينهم باستخدام وسائل الاتصال العادية وتنظيم حلقات عمل واجتماعات. وقامت الأمانة مع الآلية العالمية أيضاً بتيسير الاتصالات مع الجهات الفاعلة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي ومع الشركاء المعنيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، كان لوحات التنسيق الإقليمي للاتفاقية دور هام في دعم تطوير برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية بحيث تكون أكثر استجابة لاحتياجات البلدان الأطراف المتأثرة.

٨٤- وفيما يتعلق بالعمل المقبل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، يكمن التحدي الرئيسي في ترجمة قرارات الأعضاء إلى إجراءات ملموسة واضحة المعالم تأخذ في الاعتبار مواطن القوة الراهنة واحتياجات كل بلد ومؤسسة من البلدان والمؤسسات المشاركة، وتعزز في الوقت نفسه التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي.

٨٥- ومن المهم في المستقبل القريب تقديم دعم منهجي لتعزيز إمكانات التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي ومساعدة شبكات التعاون ذات الصلة على تثبيت أقدامها والعمل بكامل طاقتها في المناطق. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم ضمان أن تكون لبرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية صلة مباشرة بالأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني.

٨٦- أما الدعم المقدم للأنشطة المواضيعية والعلمية الأخرى، فعلى نحو ما ورد ذكره في الفرع جيم أعلاه، أسهمت الأمانة، عند الطلب، في عملية مراقبة الجودة تمهيداً لتنفيذ عدة مشاريع لمرق البيئة العالمية. كما شاركت في وضع مشاريع محددة يمكنها أن تساهم إلى حد بعيد في مكافحة التصحر وروجت لها لدى شركاء التعاون المحتملين والمؤسسات العلمية والمالية المناسبة.

٨٧- وواصلت الأمانة دعم مشروع يهدف إلى استصلاح الأراضي الجافة من خلال توفير العمل والموارد للشباب. ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المشروع أول ما نفذ في ليسوتو محققاً نتائج مقنعة، ثم بدأ تنفيذه بالتعاون أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من الأرجنتين وبنن والرأس الأخضر والصين وموزامبيق والنيجر. ويجري الإعداد لتطبيق هذا المشروع في خمسة من بلدان شرق الكاريبي. وساعدت الأمانة في إقامة علاقات عمل بين البلدان الأطراف المتأثرة والجهات المعنية لتدشين مشاريع وقدمت مساهمات فنية في إعداد وثائق المشاريع.

٨٨- وخلال عام ٢٠٠٤، أعد مشروع يضم عشرة بلدان بشأن استخدام الصمغ العربي في استصلاح الأراضي والتنمية الاقتصادية في المناطق الجافة في أفريقيا. وأشرفت الأمانة على إعداد المشروع. وسعت بهذه الصفة إلى ضمان استجابة المشروع للأهداف الرئيسية للاتفاقية وإلى بناء صلات مع برامج العمل الوطنية في البلدان المعنية، وإلى الإشراف الكامل لجهات التنسيق المعنية في المشروع. وأجريت اتصالات مع منظمات متخصصة أخرى تعنى بمسائل الصمغ العربي، وهي الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل

المناطق المدارية شبه القاحلة. واستُكملت صياغة المشروع في مطلع عام ٢٠٠٥، وهو معروض حالياً على الآلية العالمية لوضع الترتيبات المالية.

## ٢- تطوير التنفيذ المتآزر

٨٩- تقوم استراتيجية الأمانة بإزاء تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات ذات الصلة على أربع ركائز رئيسية هي: تعزيز الروابط المؤسسية؛ واختبار الخيارات التنفيذية، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات؛ ووضع سياسات واستراتيجيات مشتركة؛ ودعم المبادرات القطرية. وقد عُرضت الأنشطة المضطلع بها في إطار الركيزتين الأولى والثالثة، وإلى حد ما في إطار الركيزة الثانية، عرضاً موجزاً في الفرع جيم أعلاه. ويرد أدناه وصف لأنشطة الأمانة في تعزيز أوجه التآزر على الصعيد القطري. وترد في الوثيقة ICCD/COP(7)/5 معلومات أكثر تفصيلاً عن تطوير التنفيذ المتآزر.

٩٠- حلقات العمل الوطنية المعنية بالتآزر: نُظمت حلقة عمل وطنية معنية بالتآزر في فيرغيزستان في عام ٢٠٠٤. وكانت حلقة العمل هذه واحدة من عدة منتديات وطنية معنية بالتآزر نُظمت في السنوات الأخيرة بهدف إحداث عمليات قطرية يستطيع بها واضعو السياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة تعزيز أوجه التآزر على الصعيدين الوطني والميداني.

٩١- وعلى وجه العموم، مثلت معظم حلقات العمل المعنية بالتآزر التي نُظمت حتى الآن فرصة أولى على الصعيد الوطني لمجموعة واسعة من الجهات المعنية لمناقشة الاتفاقيات معاً. وسمحت حلقات العمل بضمان أن تستجيب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي وضعت فيما بعد لطلب البلدان الأطراف المتأثرة نفسها وأن تلي الاحتياجات التي تحددها هذه البلدان.

٩٢- ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية لحلقات العمل كما يلي:

(أ) فهم الأهداف الرئيسية لكل اتفاقية وفوائد التنفيذ المتآزر الذي عززته حلقات العمل؛

(ب) تعزيز علاقات العمل بين مختلف الجهات المعنية، مما أدى إلى تحسين التنسيق والتعاون، لا سيما بين الجهات المنسقة للاتفاقيات؛

(ج) تحديد المجالات الجغرافية والموضوعية للتنفيذ المتآزر.

٩٣- تطوير التنفيذي المتآزر على الصعيد المحلي: نُظمت حلقتنا عمل بشأن التآزر مع تركيز خاص على المستوى المحلي في سانت فنسنت وجزر غرينادين وكازاخستان. ونظرت حلقتنا العمل في الاستراتيجيات التي تكفل تحسين مشاركة المجتمعات المحلية في إعداد مشاريع التآزر من جهة، وفي الفرص والعوائق القائمة في إدماج التنفيذ المتآزر لاتفاقيات ريو في عمليات التخطيط على المستوى المحلي. وكان من بين القضايا التي نوقشت تحديد الاستراتيجيات والمنهجيات للارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة والعلماء على الصعيد الوطني؛ وإعداد مشاريع تآزر على الصعيد المحلي وتنفيذها؛ وتحديد احتياجات بناء القدرات وتوفير الحوافز للتنفيذ المتآزر على الصعيد المحلي.

### ٣- بناء الشراكات

٩٤- يشكل بناء الشراكات لتنفيذ برامج العمل الوطنية واحداً من الأحكام الأساسية في الاتفاقية ومرفقاتها الخاصة بالتنفيذ الإقليمي. وعلى الرغم من أن التطورات الأخيرة في سياق مرفق البيئة العالمية تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في تأمين الموارد المالية، فإن اتفاقية مكافحة التصحر، خلافاً لاتفاقيتي ريو الأخريين، لم تستفد من آلية تمويل مركزية واضحة المعالم، بل عمدت إلى تشجيع التمويل المتعدد المصادر. ولذلك تحول تركيز تعبئة الموارد المالية من المؤسسات إلى العمليات، إذ لا توجد مؤسسة واحدة تقدم من الموارد ما يتناسب مع الاحتياجات المحددة. والآلية العالمية نفسها، لو أنها لم تمتلك موارد هامة خاصة بما لما كانت سوى جهة ميسرة في عملية جمع الأموال المتعددة الجوانب. وأكدت الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن مواصلة إحراز التقدم نحو زيادة القدرة على التنبؤ بالموارد المالية شرط أساسي من شروط نجاح تنفيذ الاتفاقية.

٩٥- ونتيجة لذلك، التمسّت البلدان النامية المتأثرة آلية لتعزيز التعبئة الفعالة للتمويل المتعدد المصادر من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية، ولتوقيت برمجة مكافحة التصحر على الصعيد الوطني مع أنشطة جمع الأموال. وقامت الأمانة، بالتعاون الوثيق مع الآلية العالمية ومع منظمات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة البلدان الأطراف النامية المتأثرة على إجراء عمليات تشاورية قطرية لبناء الشراكات. ومنذ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، مضت عدة بلدان قدماً في عملية التشاور هذه، وهي إثيوبيا والأردن وأرمينيا وإندونيسيا وبليز وبوركينا فاسو وبيرو وجامايكا وسري لانكا وطاجيكستان وغانا وفيت نام ومدغشقر ومولدوفا والنيجر.

٩٦- وعلى الصعيد العملي، تمثلت الأنشطة التي شاركت فيها الأمانة في عقد حلقات عمل وإجراء دراسات أساسية وإعداد أطر واستراتيجيات لربط برامج العمل الوطنية باستراتيجيات التنمية الوطنية وإعداد مشاريع ملموسة بشأن المجالات ذات الأولوية في برامج العمل الوطنية وتحديد مصادر التمويل الداخلي والخارجي الممكنة لتنفيذ برامج العمل الوطنية. وكان الهدف من هذه الأنشطة في بعض البلدان إعداد "مكون برنامج العمل الوطني" لخطة التنمية الوطنية الشاملة وعقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين ذوي الصلة، بينما هدفت هذه الأنشطة في بلدان أخرى إلى الإعداد لاجتماع تشاوري للمانحين يركز على تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٩٧- وتبعاً للبلدان المعنية، أفضت الأنشطة المنفذة إلى ترجمة برامج العمل الوطنية إلى شكل "أكثر قابلية" للتمويل، وتعزيز إدماج مكافحة التصحر في إطار التخطيط والبرمجة الوطني العام، ووضع طرائق مؤسسية للتنفيذ الفعال وتعزيزها.

### رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٩٨- عملاً بمقررات الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، سعت الأمانة إلى تركيز أنشطتها على المجالات التي تساعد الأطراف على أفضل وجه في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، آخذة في الاعتبار الموارد المحدودة المتاحة. وعند النظر في أنشطة الأمانة بعد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، قد ترغب الأطراف في تزويد الأمانة بتوجيهات بشأن ما يلي:

(أ) مواصلة مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي غير البلدان الأفريقية في التحضير لاستعراض تنفيذ الاتفاقية في تلك المناطق في الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية؛

- (ب) مواصلة دعم إدماج أنشطة لجنة العلم والتكنولوجيا وفريق خبراءها في عمل لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، وفي أدوات البرمجة التابعة للاتفاقية، مثل برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛
- (ج) تعزيز وظائفها المتعلقة بالترويج للسياسات والتوعية بهدف تدعيم تحقيق أهداف الاتفاقية وتأمين الالتزام السياسي والمالي اللازم للمضي في تنفيذ الاتفاقية؛
- (د) مواصلة تعاونها مع الاتفاقيات والمنظمات ذات الصلة بغية مواصلة تطوير إمكانات الإدارة المستدامة للأراضي من أجل التنفيذ المتآزر لاتفاقيات ريو من خلال حملة أمور منها تعزيز الشراكات التي تضم الوكالات المشرفة على التنفيذ والوكالات المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية؛
- (هـ) إعداد برنامج عمل مشترك مع الآلية العالمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمهمة الرئيسية الملقاة على عاتق الآلية العالمية في تعبئة الموارد المالية، ودور الأمانة في استقطاب الالتزام السياسي وتقديم المعلومات الفنية والمواضيعية؛
- (و) مواصلة تعاونها مع المنظمات المعنية الأخرى، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي من خلال وحدات التنسيق الإقليمي، بغية توسيع قاعدة الدعم لتنفيذ الاتفاقية؛
- (ز) تعزيز دعمها للتعاون المواضيعي والعلمي على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛ ومساعدة البلدان الأطراف المتأثرة، عند الطلب، في بناء شراكات على الصعيد الوطني بغية إحراز تقدم فعلي في تنفيذ برامج العمل الوطنية.